«الحرس الوطني الإسرائيلي».. عصى بن غفير في حكومة المجانين

إيهاب شلوقي
موقع العهد الإخباري

مطلع العام الجاري، اعتبر "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة "تل أبيب" في تقريره الإستراتيجي السنوي لعام ٢٠٢٣، أن أكبر تهديد إستراتيجي وأمني تواجهه "إسرائيل" في الوقت الحالي يتمثل بإمكانية تدهور علاقاتها مع الدول الغربية والإدارة الأميركية، بسبب مخطط إضعاف الجهاز القضائي إلى جانب تغيير نمط العلاقات مع السلطة الفلسطينية.

وذكر التقرير أن "التوترات المتصاعدة بين العرب واليهود والتطرف القومي" تشكل أيضًا تحديات كبيرة بالنسبة لـ"إسرائيل"، وقال إن "الشعور بفقدان قدرة السلطات على الحوكمة وانعدام الأمن الشخصي يمكن أن يؤدي إلى مظاهر خطيرة قد تتراوح بين "التنفيذ الفردي للقانون" وحتى "تشكيل ميليشيات مسلحة".

ولم تمض سوى شهور قليلة حتى تحققت مخاوف التقرير، حيث توترت العلاقات فعليًا بين إدارة بايدن ونتنياهو، وحدث تراشق بالتصريحات، وتحققت أبرز المخاوف من تشكيل ميليشيات مسلحة اتخذت اسم "الحرس الوطني الإسرائيلي". وهو ما يدفعنا للقول باطمئنان إن العدو دخل في حلقة مفرغة من الأزمات حيث يعالج الأزمة بأزمة أخرى.

وللتوضيح، فإن علاج أزمة الاحتجاجات الضخمة والمظاهرات الحاشدة التي فضحت انقسام ما يسمى بـ"المجتمع الإسرائيلي"، تم بالتنازل بشكل مؤقت عن الإجراءات القضائية التي قررتها سابقًا حكومة نتنياهو، ولكن هذا التأجيل كان في مقابل الموافقة على مشروع ايتمار بن غفير والقاضي بإنشاء ميليشيات مسلحة تحمل اسم "الحرس الوطني".

وقد أجمعت تقارير وسائل الإعلام، على أن صاحب فكرة إنشاء "الحرس الوطني" إيتمار بن غفير، وافق على تأجيل التعديلات وامتنع عن مغادرة حكومة نتنياهو، الأسبوع الماضي، في خضم الاحتجاجات، لقاء تحقيق حلمه بإنشاء هذه القوة التي تثير مخاوف وانتقادات حادة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على التمويل اللازم لإنشاء هذه القوة، التي يصفها الجميع بمن فيهم أعضاء في حزب الليكود بـ"الميليشيا"، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على تقليص ميزانيات كافة الوزارات بهدف إقامة هذه القوة.

ولبيان حجم الأزمة الصهيونية التي ستتفاقم على خلفية تشكيل هذه الميليشيا، ينبغي تناول ذلك على مستويين رئيسيين، الأول هو جدواها ومدى ما تمثله من خلل في الأولويات وبالتالي تعبير عن تراجع الكيان، والثاني هو تعاطي المعارضة معها وفهمها لهذه الخطوة وبالتالي الانعكاسات الخطيرة على وحدة الكيان الداخلية.

وقبل الخوض في هذين المستويين ينبغي القاء الضوء على حجم القوة وميزانيتها، حيث تبلغ ميزانية "الحرس الوطني" الجديد نحو مليار شيكل (حوالي ٢٧٥ مليون دولار)، وستتكون من نحو ٢٠٠٠ عنصر.

أولًا: خلل الأولويات الصهيونية كمؤشر على تراجع الكيان

ربما كانت أبرز الانتقادات وأكثرها تعبيرًا عن الخلل، هو ما قاله زعيم المعارضة يائير لبيد، والذي انتقد بشدة الخطوة باعتبارها "سخيفة وخسيسة"، قائلًا إن أعضاء الحكومة صوتوا لصالح "جيش خاص من العصابات"، على حساب مجالات أخرى كالصحة والتعليم والأمن.

وقد وافق مجلس الوزراء على استقطاعات في ميزانيات كل الوزارات من أجل تمويل المشروع المثير للجدل، ورغم اعتراض العديد من أعضاء الحكومة والتعبير عن استيائهم من طريقة التمويل، ورغم اقتراح ممثلي المالية إمكانية تأمين الميزانية المخصصة لإنشاء "الحرس الوطني" خلال بضعة أشهر من دون اقتطاع من ميزانيات الوزارات الأخرى، لكن إيتمار بن غفير رفض هذا المقترح، وقال: "نريد هذا الإجراء بسرعة وأي تأجيل يأتي على حسابنا". وهو ما يعني العجلة في اقتطاع ميزانيات الوزارات والقطاعات الأخرى لصالح مشروع لا يحظى بالإجماع على جدواه، بل بالعكس يحمل شكوكًا ونذرًا بالمزيد من الاحتقان والصراع.

ثانيًا: نظرة المعارضة للمشروع ونذر الخطورة على الكيان

المشروع يحمل ملامح الميليشيات والعصابات المسلحة والتي ستعمل بشكل فئوي لصالح مؤسس القوة وجناحه المتطرف، حيث من المقرر أن تعمل القوة تحت إشراف وزارة الأمن القومي التي يؤسسها بن غفير.

وقد عقد بن غفير وقائد شرطة "إسرائيل" "كوبي شبتاي قبل أيام، لقاءً من أجل مناقشة خطط إنشاء هذه القوة ووافق الاثنان على إطار عمل بشأنها. وأثار الاتفاق بين الاثنين الشكوك بأن هذه القوة ستكون تابعة مباشرة لبن غفير، وهو ما أثار مخاوف من أن يستخدم هذه الميليشيا كقوة شخصية يستغلها لسحق المعارضين.

ولعل تعليقات المعارضة أبرزت هذه الشكوك، حيث تحدث رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق وعضو الكنيست غادي آيزنكوت عن "حادث خطير يهدد أسس استخدام القوة بالبلاد (الكيان)، ويعرضها للخطر".

كما حذر منتقدون من أنه قد يستغل القوة التي يبلغ قوامها نحو ألفي عنصر، بشكل خاص ضد المظاهرات المناهضة للحكومة، أو ضد الفلسطينيين والسكان العرب.

وعبّر مفوض الشرطة يعقوب شبتاي عن مخاوفه إزاء القوة الجديدة في رسالة إلى بن غفير، حسبما ذكرت وسائل الإعلام المحلية، حيث تساءل عن الحاجة إلى "الحرس الوطني" محذرًا من أي فصل له عن الهيكل التنظيمي الهرمي للشرطة، قائلًا "يمكن أن يكون مكلفًا جدًا بل ويضر بأمن المواطنين (المستوطنين)".

كما أبرزت صحيفة "اسرائيل ديفنس" في مقال هام على صفحاتها انتقادًا للمشروع، وقالت إن المشكلة الأمنية لا تتعلق بعدد أفراد الشرطة بل بالمعلومات الاستخباراتية، وأن الأولى هو الاستثمار في الاستخبارات. هنا نرصد أن الداخل الصهيوني يسير نحو المزيد من الصراع وليس مجرد الانقسام، حيث يعد تشكيل ميليشيا يمينية تحت قيادة المجنون بن غفير مؤشرًا على الدخول في صراعات أهلية قد تكون معها التظاهرات والتظاهرات المضادة نواة لاشتباكات مسلحة بين الفرقاء الصهاينة، ناهيك عن حجم التوتر مع الفلسطينيين والذي سيقود لمزيد من المقاومة والعمليات البطولية.

> المشروع يحمل ملامح الميليشيات والعصابات المسلحة والتي ستعمل بشكل فئوي لصالح مؤسس القوة وجناحه المتطرف، حيث من المقرر أن تعمل القوة تحت إشراف وزارة الأمن القومي التي يؤسسها بن غفير

إتفاق طهران و الرياض ونفط كردستان العراق:

خسائر وانتكاسات صهيونية متوالية

عادل الجبوري
كاتب ومحلل سياسي

خلال فترة زمنية قصيرة لم تتعد العشرة أيام تعرض الكيان الصهيوني إلى ضربتين قاصمتين، تمثلت الأولى بالاتفاق الإيراني السعودي الذي رعته الصين، والقاضي بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين بعد قطيعة امتدت لسبعة أعوام، في حين تمثلت الضربة الثانية بقرار المحكمة التجارية الدولية في باريس بعدم شرعية تصدير النفط العراقي من إقليم كردستان العراق عبر تركيا دون موافقة وإشراف الحكومة الاتحادية من خلال شركة تسويق النفط الوطنية العراقية (سومو).

وبالنسبة للضربة الأولى، ففي الوقت الذي كان الكيان الصهيوني يحث الخطى لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع السعودية، بعدما قام بذلك مع كل من الإمارات والبحرين قبل عامين، وكسر بعض الحواجز مع دول عربية أخرى مثل عمان والسودان، وجد أن السعودية تعيد ترتيب أوراقها مع إيران، التي تعد الخصم والعدو الأول للكيان الغاصب، الذي ما ترك فرصة إلا واستغلها ليضعفها ويحاصرها، وكان يأمل أن يفضي اتفاق للسلام مع السعودية على غرار اتفاقياته مع مصر والأردن والإمارات والبحرين، إلى زيادة محاصرة إيران وإغراقها بالمشاكل والأزمات.

وقد بدا واضحا القلق والإحباط والانكسار الإسرائيلي حيال إنهاء القطيعة بين طهران والرياض من خلال تصريحات مختلف الساسة الصهاينة وأصحاب الرأي ووسائل الإعلام هناك، ولعل التعبير الأكثر قربا إلى الواقع، هو ذلك الذي أوردته صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، حينما قالت "إن اتفاق استئناف العلاقات بين الرياض وطهران، يعتبر بمثابة بصقة في وجه تل أبيب". هذا في الوقت الذي تعرض رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو إلى حملة انتقادات حادة ولاذعة جدا ومطالبات باستقالته وتنحيه من المنصب، حيث وصف رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت الاتفاق الإيراني السعودي بأنه "فشل مدو، وينبع من الدمج بين الإهمال السياسي والضعف العام ونزاع داخلي في الدولة". بينما عده رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يولي أدلشتاين ب "السيئ جدا لإسرائيل"!.

أما بالنسبة للضربة الثانية، المتمثلة بمنع تصدير النفط العراقي من إقليم كردستان العراق عبر تركيا دون موافقة وإشراف الحكومة الاتحادية في بغداد، فقد كانت هي الأخرى مؤلمة جدا وقاصمة لتل أبيب، لا سيما وأنه بحسب العديد من المصادر، يذهب القسم الأكبر من النفط المصدر من الإقليم إلى الكيان الصهيوني وبأسعار مخفضة مقارنة بالأسعار في الأسواق العالمية، وان تل أبيب تعتمد بنسبة ٧٠ ٪ من استهلاكها على النفط العراقي المصدر إليها بطرق غير قانونية من قبل إقليم كردستان العراق. وبصدور حكم المحكمة التجارية الدولية، فإن كل عمليات التصدير ستخضع لإشراف ورقابة مباشرة من شركة تسويق النفط الوطنية العراقية (سومو).

ولم تخف الأوساط والمحافل السياسية والاقتصادية ووسائل الإعلام الصهيونية قلقها الكبير إزاء ذلك. وفي هذا السياق، ذكرت القناة ١٢ الإسرائيلية، "أن إسرائيل كانت لسنوات تستورد النفط الذي تزودها الإقليم الكردي في شمال العراق عبر خط أنابيب تصل إلى ميناء جيهان في تركيا، ومن هناك في ناقلات إلى الأراضي المحتلة، وأنه اعتبارا من (١ نيسان/ أبريل)، سيتم إغلاق خط الأنابيب بسبب أن الحكومة في بغداد أكدت على أن الأكراد ليس لديهم الحق في بيع النفط بشكل مستقل، وهذا سيؤدي بشكل واضح إلى قطع الأعمال التجارية مع إسرائيل".

وأشارت أوساط مختلفة إلى "أن القرار العراقي تسبب بإزعاج سلطات الاحتلال وسيؤثر سلبا في حصولها على النفط الخام من حقول إقليم كردستان العراق، لا سيما أن إسرائيل احتلت في عام ٢٠١٧ المرتبة الأولى في العالم في استيراد النفط الخام من إقليم كردستان العراق العراق".

تأتي هذه التطورات والمستجدات المقلقة للكيان الصهيوني، متزامنة مع احتجاجات وتظاهرات حاشدة في تل أبيب ومدن أخرى، باتت تهدد وجود الكيان، لاسيما في ظل الخلافات والتقاطعات العميقة والحادة بين زعاماته وقواه السياسية والدينية والاجتماعية المختلفة، ناهيك عن تزايد التأزم في العلاقة بينه وبين الولايات المتحدة الأميركية، التي تعد الحليف الاستراتيجي الأقرب والداعم الأول له منذ تأسيسه قبل خمسة وسبعين عاما.

> إسرائيل كانت لسنوات تستورد النفط الذي تزودها الإقليم الكردي في شمال العراق عبر خط أنابيب تصل إلى ميناء جيهان في تركيا، ومن هناك في ناقلات إلى الأراضي المحتلة

التحليل الإخباري

وثيقة السياسة الخارجية الروسية الجديدة

لا حياد بعد اليوم

موقع الخنادق

وافق الرئيس فلاديمير بوتين منذ أيام، على وثيقة تتضمن مفهوماً جديداً للسياسة الخارجية الروسية، كان لافتاً فيها الإعلان الواضح بأن الهدف الإستراتيجي الكبير، سيكون لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها (اعتُبرت أمريكا مصدر المخاطر الأساسية لأمن الاتحاد الروسي)، في ظل حقبة من التغييرات الثورية في العلاقات الدولية الجارية حالياً، في إطار عالم متعدد الأقطاب.

من جهة أخرى، فإن الورقة حافظت على عدم قطع العلاقات نهائياً مع دول أوروبا، بالرغم من اتهامها لمعظم هذه الدول بأنها تنتهج "سياسة عدوانية" تهدف إلى تقويض سيادة البلاد، وفقا للوثيقة المكونة من ٤٠ صفحة. فقد جاء في الوثيقة بأن روسيا "لا تعتبر نفسها عدواً للغرب، ولا تنعزل عن الغرب وليس لديها نوايا معادية تجاهه. تأمل روسيا أن تدرك الدول التي تنتمي إلى المجتمع الغربي في المستقبل أن سياسة المواجهة وطموحات الهيمنة تفتقر إلى الآفاق، وستأخذ في الاعتبار الحقائق المعقدة لعالم متعدد الأقطاب، وستستأنف التعاون العملي مع روسيا مسترشدة بمبادئ السيادة".

في هذا السياق، ذكرت الوثيقة بأن المساعدات العسكرية ستكون أولوية فيها لدول أمريكا اللاتينية التي تواجه "ضغوطًا أمريكية". ومع احتدام المنافسة بين الكرملين والصين على النفوذ في إفريقيا، تعهدت موسكو أيضاً بتكثيف التعاون في مجال الغذاء والطاقة مع دول القارة، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات العسكرية.

وتضمنت الوثيقة هجوماً مركّزاً على المعسكر، أبرز ما جاء فيه:

فرض النموذج غير المتوازن للتنمية العالمية، الذي كفل لعدة قرون النمو الاقتصادي المتقدم للقوى الاستعمارية، من خلال الاستيلاء على موارد الأراضي والدول التابعة في آسيا وإفريقيا والغرب. ولذلك فإن التغييرات التي تحدث الآن، لا ترحب بها هذه الدول التي تستخدم منطق الهيمنة العالمية والاستعمار الجديد.

استخدام مجموعة واسعة من الأدوات والأساليب غير القانونية، بما في ذلك إدخال تدابير قسرية (عقوبات) للالتفاف على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واستفزاز الانقلابات والصراعات العسكرية، والتهديدات، والابتزاز، والتلاعب بوعي اجتماعي معين، سواءً مجموعات أو أمم بأكملها، من خلال أعمال هجومية وتخريبية في فضاء المعلومات. وهذا ما يشكّل تقدماً كبيراً في الرؤية الروسية وموقفها، بعدما كانت تتخذ مواقف حيادية.

انتشار شكل واسع من التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، مع فرض مواقف أيديولوجية نيوليبرالية مدمرة تتعارض مع القيم الروحية والأخلاقية التقليدية.

ممارسة ضغوط جدية على الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف، بهدف تحويلها الى منصات تؤمن مصالح بعض الدول، دون مشاركة عادلة لجميع الدول الأخرى. بناء وتحديث للقدرات العسكرية الهجومية وتدمير نظام معاهدة تحديد الأسلحة، بشكل يقوض الاستقرار الاستراتيجي. بالإضافة الى استخدام القوة العسكرية في انتهاك للقانون الدولي، واستكشاف الفضاء الخارجي والفضاء المعلوماتي كمجالات جديدة للعمل العسكري، وطمس الخط الفاصل بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية في المواجهة بين الدول، وتصعيد العمليات المسلحة التي طال أمدها.